

التلخيص

المقدمة:

يبدأ التقرير بطرح المعادلة التي سعت الأنظمة العربية إلى ترسيخها لإدارة العلاقة بين الدولة والمواطنين، ولخص التقرير تلك المعادلة بـ "الخدمات مقابل القبول الشعبي". وتركز مقدمة التقرير على أن هذه الحالة المستقرة -نسبياً- بدأت بالتغير عندما فشلت الحكومات بالوفاء بما يترتب عليها وفقاً للمعادلة المذكورة، وأن المواطنين قد أدركوا متأخراً خلال الأعوام السبعة الماضية أن لهم الحق بالمطالبة بالعناصر الأساسية للحكومة، مثل حرية التعبير، وحرية التجمع، والمشاركة في صناعة القرار، إلى جانب محاربة الفساد وتحسين الخدمات الحكومية بقطاعاتها المختلفة.

التمثيل، المشاركة، والحرية: البحث عن بدائل:

ويناقش التقرير البيانات المقدمة من منظمة "فريدم هاوس" والتي تعبر بشكل عام عن شعور المواطنين بعدم الجدوى من عملية تداول السلطة وآليات المشاركة التقليدية كالإقتراع والترشح للمناصب الحكومية، وعدم الثقة بقدرة المنظومة الحاكمة - حكومة ومعارضة على حد سواء - على الإتيان ببديل حقيقي وفعال يتدارك الأزمة التي تخوضها الدول العربية. كما سلط التقرير الضوء على تدني الثقة بالسلطات القضائية في الدول العربية، وإن كانت مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع الثقة بالسلطات التنفيذية. كما أشار التقرير إلى بعض الأمثلة في تعامل الأنظمة الحاكمة مع بعض الحقوق الأساسية، كحق التجمع في مصر، وحق التعبير في السعودية. وسلط الضوء على أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في تجاوز الكثير من الحواجز التي ترسيها الأنظمة الحاكمة، وإن كانت لا تشكل بحد ذاتها بديلاً متكاملاً عن هذه الحقوق.

كما يستعرض التقرير حالة السخط الشعبي على السياسيين والأحزاب السياسية والحكومات المختلفة. ويخلص التقرير إلى أن المواطنين قد بدؤوا بالتركيز أكثر من ذي قبل على قضايا محددة تتعلق بالحوكمة كتحسين الخدمات، وتم الاستعاضة عن الدعوة إلى الإصلاح الديمقراطي بمطالب أبسط، وأقرب للخدمة منها إلى المطالب المتعلقة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية. واستعرض التقرير حالات عديدة من المطالب المحلية في كل من المغرب والجزائر ولبنان وتونس. مثلاً، تحولت المطالب في لبنان من تحديث النظام الانتخابي ونزب التقسيم الطائفي إلى حل مشكلة إدارات النفايات في العاصمة

بيروت، وهو ما يعكس حالة انعدام الثقة بين المواطنين والمنظومة الحاكمة، مما تسبب بانخفاض سقف المطالب والطموحات الشعبية. ويلخص التقرير الحلول في النقاط التالية:

1. تركيز السياسيين على تحسين الخدمات على الصعيد المحلي، وبناء القواعد الشعبية للأحزاب على أساس خدمي عن طريق التركيز على قضايا حوكمية محلية محددة.
2. تعزيز الشراكة بين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني باعتبار هذه المنظمات بوابات للمجتمعات المحلية. والاعتماد على هذه الشراكة لتطوير الحوكمة على الصعيد المحلي.
3. إيجاد قنوات للتشاور وإبداء وجهات نظر المواطنين وهمومهم والإعراب عن مظالمهم فيما يخص الحوكمة على الصعيد المحلي.
4. التركيز على دور المجتمع الدولي في فضح ممارسات الأنظمة الحاكمة، ودعم حرية الصحافة ووسائل الإعلام المحلية والعالمية.

فعالية الحكومة:

يناقش التقرير العلاقة بين الموارد والقدرة على تقديم خدمات حكومية فعالة، فيقارن فشل الكويت والسعودية مقارنة بقطر والإمارات، ويسلط الضوء على التجربة الأردنية والمغربية والتونسية في ظل محدودية الموارد. ويناقش التقرير كيف حاولت الحكومات تخفيض سقف المطالب من خلال حرفها من جوانب الحوكمة إلى جوانب الأمن والاستقرار كما هو الحال في لبنان ومصر، ويرى التقرير بأن مستوى الخدمات السيء يدفع المواطنين -وخاصةً الشباب- إلى التسييس، والتطرف في بعض الحالات بسبب الإحباط واليأس من قدرة الحكومة الديمقراطية.

ويسلط التقرير الضوء على مبادرة حكومات عربية عدة إلى التركيز على اللامركزية بوصفها الحل للارتقاء بمستوى الحوكمة وتعزيز التنمية، إلا أن مثل هذه التوجهات ترتطم بعدد من التحديات كغياب الإرادة السياسية لتفويض حقيقي للسلطات وتوزيع الموارد المالية بشكل عادي وشفاف، إلى جانب اختلاف الثقافات والأجندات والأولويات السياسية على الصعيد المحلي. كما قامت العديد من الحكومات بالترويج لحل الحكومات الالكترونية، وذلك لتنسيق العملية البيروقراطية وتوضيحها، والحد من الفساد، وتطوير الفعالية. كما أشار التقرير إلى مبادرات بعض الدول الشككية للحد من الفساد والقيام بالإصلاحات كمنافسة

لتجاوز فترة الثورات العربية الأولى، وبدا ذلك واضحاً في دول الخليج العربي والأردن والمغرب. وي طرح التقرير التوصيات التالية:

1. التمكين لعملية اللامركزية، وتوفير الإرادة السياسية والموارد المناسبة لنجاحها.
2. التركيز على الجوانب الخدمية كالرعاية الصحية والتعليم كمنطلق أولي لبناء الثقة مع المجتمع المحلي.
3. التركيز على تجاوز البيروقراطيات الحكومية، وتنفيذ برامج مكافحة الأداء الحكومي الجيد.
4. الاستفادة من قدرات منظمات المجتمع المدني في الوصول والتمويل للتغلب على عجز الإدارات المحلية.

الرقابة على الفساد:

يستعرض التقرير تعريف البنك الدولي عن الفساد، وهو إساءة استخدام المنصب في القطاع العام لتحقيق مكاسب خاصة. ويذكر التقرير أن نصف المشاركين في المسح الذي أجرته مؤسسة كارنيغي عام 2016 حول الحوكمة رأوا أن الفساد يمثل واحدة من القضايا الثلاث الأهم في المنطقة. ويذكر التقرير مراتب الفساد للدول لعام 2017 وفق منظمة الشفافية الدولية، وتغيب الدول العربية عن المراكز الخمسين الأولى باستثناء الإمارات وقطر.

وبينما يجمع المواطنون في المنطقة داخل المنظومة الحاكمة وخارجها، إلى أن جهود مكافحة الفساد منيت بالفشل إلى حد كبير، حتى أصبح الفساد أحد خصائص الأنظمة الحاكمة في المنطقة. وبالرغم من استحداث الحلول التكنولوجية والتشريعات التي تتعلق بحرية المعلومات، إلا أن الحل الحقيقي يكمن في التغيير الجوهري للثقافة السياسية السائدة التي يترعرع فيها الفساد. ومن المؤكد أن معظم النخب الحاكمة في العالم العربي مستفيدة بشكل مباشر أو غير مباشر من ممارسات الفساد المنتشرة على المستويات المختلفة. وتتعرض هذه المصالح على استخدام الأدوات التي تمتلكها النخبة في تعطيل التشريعات والإجراءات القضائية لمقارعة الفساد، كوسائل الإعلام والثروة والقطاع الخاص وحتى منظمات المجتمع المدني.

وكلفة الفساد لا تقتصر وحسب على الأضرار الاقتصادية المباشرة، بل تتعداها إلى أضرار أكثر عمقاً، كتخفيض جودة المؤسسات الحكومية، وإيقاف الابتكار والمكاسب الإنتاجية، وإعاقة التنافسية الاقتصادية وخلق فرص العمل، كما يؤثر على حالة الثقة العامة في المجتمع على المستوى السياسي. كما يصل تأثير الفساد إلى البعد الأمني، فالفساد يفسح المجال أمام

المجرمين للعديد من النشاطات الإجرامية كإدخال الممنوعات إلى البلاد كالمخدرات والأسلحة، والاتجار بالبشر، وتبييض الأموال، وانتشار الإرهاب. ويخلص التقرير إلى التوصيات التالية في طريق مكافحة الفساد:

1. إرساء الأطر القانونية لمتابعة الفاسدين ومكافحة الفساد، كإنفاذ التشريعات الخاصة بالإنفاذ إلى المعلومات والإفصاح عن الذمم المالية، وتدعيم الهيئات القضائية المستقلة القادرة على محاكمة الجرائم المتصلة بالفساد دون الخضوع للتأثيرات الداخلية والخارجية.
2. إقامة هيئات وطنية مستقلة في إطار مكافحة الفساد، إلا أن نجاح هذه الهيئات مرهون باستقلالها السياسي.
3. الاستثمار في الحكومات الالكترونية، وأتمتة العمليات البيروقراطية لتعقيد مهمة الفاسدين وإخضاع جميع المعاملات للمتطلبات الرسمية دون المحسوبيات والمشاعر الإنسانية.

الخاتمة:

يرى التقرير في الختام أن هناك ثلاث قضايا رئيسية في العالم العربي تقف في طريق إصلاح العلاقة بين الدولة والشعب، وهذه القضايا هي: النفاذ إلى مراكز اتخاذ القرار، التزويد الفعال للخدمات، ومكافحة الفساد. ويضيف التقرير بأنه لا حل فوري لهذه القضايا، وإنما على الحكومات أن تعمل يداً بيد مع منظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي لبلورة خطوات متدرجة للارتقاء بالحوكمة وتوفير الخدمات النوعية. ويقدم التقرير دولاً مثل مصر والبحرين كمثال يحتذى به في تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية وتزويد الشعب بالخدمات بصورة فعالة، في مقابل دول أخرى كتونس تتحرك باتجاه مطالب الديمقراطية في المجال السياسي على حساب البطء في تقديم الخدمات النوعية.

النقد

المقدمة:

يذكر التقرير أن عموم المواطنين في الدول العربية قد قبلوا المعادلة التي تنص على أن القبول الشعبي تقابله الخدمات الحكومية، ويستند التقرير في ذلك إلى تزايد حالة السخط والاعتراض بعد الربيع العربي، وارتفاع سقف المطالب الشعبية. وأرى أن التقرير قد أهمل حالات العصيان والثورات والاحتجاجات التي شهدتها العالم العربي على مر السنوات المتعاقبة منذ ستينات القرن الماضية وحتى اشتعال الربيع العربي. فقد جاء الربيع العربي في السياق الطبيعي للاحتقان الشعبي الذي تراكم على مر السنين الطويلة. وعلى عكس ما جاء به التقرير، فهذا يعكس رفض الشارع لمعادلة الخدمات مقابل القبول الشعبي، ويؤكد على أن الشعوب العربية مدركة لحقوقها ونضالها لم يكن وليد اللحظة، وإنما كانت الثورات العربية نتيجة إجبارية لحالة الاحتقان العام، ولا شك أن الثورات استفادت من الظروف المحلية وظروف الإقليم.

التمثيل، المشاركة، والحرية: البحث عن بدائل:

أرى أن التقرير اعتمدت على بيانات منظمة "فريدوم هاوس"، مع أن البيانات لعشر دول من أصل سبع عشرة دولة عربية في التقرير غير متوفرة. وأرى أن هذا النقص في البيانات يشكل ركيزة مهمة للطعن في الاستنتاجات التي أتى بها التقرير في هذا السياق. كما أعتقد أن ظروف إجراء هذه الاستبيانات والنصوص الأساسية التي تم استخدامها يؤثر بشكل مباشر في مخرجاتها النهائية. فمثلاً، لو قارن الاستبيان بين ثقة المواطنين من نفس الشريحة في أي دولة عربية في العملية السياسية في سنوات الثورة الأولى في مقارنةً بسنوات الثورة المضادة فسنجد بأن ثقة الشارع كانت كبيرة وبدأت بالانحدار مع تعثر العملية السياسية الديمقراطية.

بالرغم من أن النقطة التالية غير أساسية، إلا أنني أرى أنه من المهم ذكرها في هذا السياق النقدي. فقد ذكر التقرير "تجاح" حملة الاحتجاجات الالكترونية التي قام بهاء النشطاء في السعودية حول قيادة المرأة للسيارة في صناعة القرار في المملكة، إلا أنني أرى أن الاحتجاجات لم تؤثر أبداً في صناعة القرار، وإنما كان القرار عملية تجميلية للنظام الحاكم، والدليل على

ذلك هو أن الكثير من معتقلي ومعتقلات الرأي الذين تم اعتقالهم على خلفية قضية قيادة المرأة ما زالوا يقبعون في السجون السعودية.

يركز التقرير في توصياته على تجاوز الحالة السياسية العامة في البلاد، والتركيز على إصلاح الحوكمة على الصعيد المحلي، وأرى بأن معظم التوصيات المطروحة منفصلة تماماً عن الواقع المعاش في الدول التي ناقشها التقرير كأمثلة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، إن تناولنا مصر كحالة للدراسة، فسنرى بأن تحسين الخدمات على صعيد محلي ممكن من قبل رجالات النظام الحاكم فقط، وأن عمل أي حزب سياسي على صعيد محلي في سياق بناء القواعد الشعبية للأحزاب هو ضرب من الخيال، بالإضافة إلى أن كثيراً من منظمات المجتمع المدني اختارت الاصطفاف مع الأنظمة الحاكمة بما يتعارض مع ما تنادي إليه من أهداف ومبادئ بسبب الاختلاف الأيديولوجي والفكري للقائمين عليها مع التيارات السياسية المختلفة حتى تحولت إلى ألعاب بيد أنظمة الحكم المستبدة. ويوصي التقرير بإنشاء قنوات للتغذية الراجعة ليتمكن المواطنون من تقديم شكاويهم واقتراحاتهم ويتجاهل التقرير التقارير الحقوقية المتواترة التي تسلط الضوء على العقوبات التي طالت الأفراد والجماعات في المجتمعات المحلية التي طالبت بتحسين أوضاعها، سيناء مثلاً. وفي ختام التوصيات، يوصي التقرير بالتركيز على دور المجتمع الدولي، وهو ما يرقى برأبي إلى التوصية الهزلية، فالمراقب العام للشأن الدولي وتموضعه من الأنظمة العربية يدرك بما لا يدع مجالاً للشك أن المجتمع الدولي يتحرك بما يخدم مصالح الدول العظمى دون الالتفات حقيقة إلى قيم الحرية والعدالة التي ينادي بها. وخير مثال على ذلك موقف أمريكا، وفرنسا والمملكة المتحدة من النظام المصري في سنواته التسع الأخيرة.

فعالية الحكومة:

أرى بأن التقرير حاسب الحكومات الديمقراطية التي نشأت في أعقاب ثورات الربيع العربي، وعزا إحباط المواطنين ويأسهم إلى فشل هذه الحكومات التي نتجت عن عمليات ديمقراطية إلى حد كبير، ويغفل التقرير عن أن هناك فرقاً كبيراً في محاكمة الديمقراطيات المستقرة والديمقراطيات الناشئة. إلا أنني أتفق مع التقرير في توصياته حول سبل تفعيل الحكومة وتحسين استجابتها، مع التأكيد على أهمية وجود القرار السياسي الجاد لإرساء هذه التحسينات. أعتقد بأن أعتى الحكومات

ديكتاتورية قادرة على تقديم قدر جيد ومستوى جيد من الخدمات الحكومية، وإن لم يكن هذا بديلاً عن الحقوق العامة والحريات فإنه بلا شك يخفف عبء الحياة اليومية عن المواطنين.

الرقابة على الفساد:

أتفق مع ما جاء في التقرير في مجمله، وأؤكد على أن آليات مكافحة الفساد -على أهميتها- ليست إلا الإطار الشكلي، ولا بد أن تقتزن هذه الآليات بالإرادة السياسية والتوجه الشعبي ضد تيار الفساد ليتمكن هذا الإطار الشكلي من القيام بمهامه.

الخاتمة:

أتفق مع التقرير على أهمية القضايا الثلاث التي تم نقاشها في التقرير، إلا أنني أختلف مع التقرير في المساواة بين أهمية هذه القضايا المختلفة. ويجنح التقرير إلى تقديم بعض أنظمة الحكم العربية، مصر مثلاً، كنموذج لتقديم الخدمات والإصلاحات السياسية والاقتصادية، وهو ما أجده -كمراقب للشأن المصري- ضرباً من الكوميديا السوداء. وعلى النقيض فلا يمكن أيضاً الاعتماد على الديمقراطيات الناشئة الهشة التي حاول التقرير تمريرها كمخرجات أكيدة ووحيدة للعملية الثورية والربيع العربي. أعتقد يقيناً بأن هناك حلاً وسطاً يدمج النموذجين الذين حاول التقرير المقارنة بينهما، وأرى بأن الطريق نحو حل الإشكال في العلاقة بين الدولة والشعب يكمن في إنشاء ديمقراطيات عميقة، قائمة على مبادئ التشارك والتفاهم والعيش المشترك، مستندة إلى عقد اجتماعي يتشارك فيه المواطنون السلطة والحقوق والواجبات على أسس العدالة والمساواة. وأن هذه الديمقراطيات العميقة قادرة على سد الفجوة والإتيان بوسائل وآليات فعالة لاستعادة الثقة مع عموم المواطنين وتمكينهم من ممارسة دورهم في النفاذ إلى مراكز اتخاذ القرار محلياً وعلى مستوى الدولة، بالإضافة إلى قدرة هذه الديمقراطيات على تفعيل الابتكار والإبداع بما يضمن تقديم خدمات فعالة ونوعية للمواطنين بما تملك الدولة من موارد. وبإمكان هذه الأنظمة العمل على مكافحة الفساد وبلورة عقيدة سياسية وشعبية تتجاوز أسس الفساد التي تجذرت في مجتماعتنا العربية خلال العقود الماضية. وأختلف أيضاً مع أهمية المجتمع الدولي في صياغة الحلول فيما يخص القضايا الثلاث التي تم مناقشتها في التقرير، فالمراقب للشأن العربي خلال السنوات العشرين الماضية، يرى بما لا يدع مجالاً للشك أن معظم مواقف المجتمع

الدولي على كافة المستويات منحاذا لمصالح الدولي العظمى دون اهتمام حقيقي بالقيم التي يبشر بها. ويأتي ذلك ترجمة مباشرة لهيمنة نظريات الواقعية والواقعية الجديدة على مراكز اتخاذ القرارات في الدول العظمى.